



Distr.  
LIMITED

A/CONF.165/L.6/Add.9  
13 June 1996  
ARABIC  
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية  
(المؤتمر الثاني)



اسطنبول ، تركيا  
١٤ - ٣ حزيران / يونيو ١٩٩٦

البند ٩ من جدول الأعمال

جدول أعمال المؤتمـر: الغايات والمبادئ والالتزامـات  
وخطـة العمل العـالمـية

تقرير اللجنة الأولى

إضافة

المقرر: السيدة عائشة إيسن أوغوت (تركيا)

في الجلسة ... المعتودة في ... حزيران/يونيه ١٩٩٦، أقرت اللجنة الأولى الفرع واو من الفصل الرابع من جدول أعمال المؤتمـر وأوصـت المؤتمـر باعتمـادـه. وفيما يلي نص الفرع واو من الفصل الرابع:

واو - تنفيذ ومتابعة جدول أعمال المؤتمـر

١ - مقدمة

١٥٨- إن الأثر الطويل الأجل للالتزامـات التي قطـعتها الحكومـات والمجتمعـ الدولي إلى جانب السلطات المحلية والمنظـمات غير الحكومـية في مؤتمـر المؤتمـر الثاني يتوقف على تنفيـذ الإجرـاءـات المتفقـ عليها على جميع الصـعدـ، بما في ذلك المحليـ، والوطـنيـ والإـقـليمـيـ والـدـوليـ منهاـ. وسيـنـبـغـي وضع خـطـطـ العملـ الوطنـيـ و/or البرـامـجـ والإـجـراءـاتـ الوطنـيـةـ الآخـرىـ ذاتـ الصـلـةـ لـتحـقـيقـ غـايـاتـ المـأـوـىـ المـلـامـمـ للـجـمـيعـ وـالـتنـمـيـةـ المـسـتـدـامـةـ للمـسـتوـنـطـاتـ البـشـرـيـةـ أوـ تـعـزـيزـهاـ، إنـ وـجـدـتـ، حـيـثـماـ يـكـونـ ذـلـكـ مـلـائـماـ، كـمـاـ يـنـبـغـيـ للـحـكـومـاتـ بـالـتـعاـونـ الـوـثـيقـ معـ شـرـكـائـهاـ فـيـ التـنـمـيـةـ المـسـتـدـامـةـ رـصـدـ هـذـاـ التـنـفـيـذـ وـتـقيـيمـهـ عـلـىـ الصـعـيدـ الوـطـنـيـ. كذلكـ يـنـبـغـيـ تـقـيـيمـ التـقدـمـ المـحرـزـ فـيـ تـنـفـيـذـ جـدـولـ أـعـمـالـ المؤـتمـرـ بـغـيـةـ تـشـجـيعـ جـمـيعـ الـأـطـرافـ الـمـعـنـيـةـ وـتـمـكـينـهاـ منـ تـحسـينـ أـدـائـهاـ وـتـعزـيزـ التـعاـونـ الدـولـيـ.

## ٢ - التنفيذ على الصعيد الوطني

١٥٨ مكررة - تقع على عاتق الحكومات المسؤولة الأولى عن تنفيذ جدول أعمال المؤهل. وينبغي للحكومات، بوصفها شريكة ممكنة بإنشاء وتعزيز شراكات فعالة مع النساء، والشباب، والمسنين، والمعوقين والفنانين الضعيفة والجماعات المحرومة والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية، والسلطات المحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، في كل بلد. وينبغي إنشاء آليات وطنية أو تحسينها عند الاقتضاء، من أجل تنسيق الإجراءات المتخذة على جميع الصعد الحكومية ذات الصلة التي لها تأثير على المستوطنات البشرية وتقييم هذا التأثير قبل اتخاذ الإجراءات الحكومية. كما ينبع دعم السلطات المحلية في جهودها الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال المؤهل بما يلزم من إجراءات محلية. وينبغي وضع واستعمال جميع آليات المشاركة المناسبة، بما فيها مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ المحلية. وقد ترغب الحكومات في تنسيق عملية تنفيذ خططها الوطنية للعمل عن طريق التعاون المعزز والشراكة مع منظمات دون إقليمية وإقليمية دولية منها منظمة الأمم المتحدة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز التي تؤدي دوراً بالغ الأهمية في عدد من البلدان.

## ٣ - التنفيذ على الصعيد الدولي

١٥٩ - في سياق التعاون الدولي والشراكة، ينبع للتنفيذ الفعال لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤهل الثاني) أن يراعي تكامل المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية مع الاعتبارات البيئية، والاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً. وستظل الجهات الفاعلة الرئيسية الحكومية الدولية على الصعيد العالمي المعنية بتنفيذ ومتابعة جدول أعمال المؤهل هي الدول كافة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبخاصة لجنة المستوطنات البشرية وفقاً لولايتها ودورها كما هما محددان في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ في كانون الأول ديسمبر ١٩٧٧ وفي جميع القرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة. كذلك للهيئات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة دور مهم تؤديه في تنفيذ جدول أعمال المؤهل. وينبغي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) وللهيئات والمؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن تضع في الاعتبار جدول أعمال المؤهل بغية تنفيذه كل في ميدان اختصاصه.

١٦٠ - ينبع لكافية الدول أن تبذل جهوداً متضادرة من أجل إنجاز تنفيذ جدول أعمال المؤهل من خلال التعاون الثنائي، ودون الإقليمي، والأقليمي والدولي، وكذلك من خلال منظمة الأمم المتحدة بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

١٦٠ مكررة - وفيما يتعلق بالنظر في المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية تنبية مستدامة على الصعيد الحكومي الدولي، ينبع إيلاً اعتبار خاص لدورى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٦١ - والجمعية العامة، بوصفها أعلى هيئة حكومية دولية، هي الجهاز الأساسي لرسم السياسات والتقييم فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بمتابعة أعمال المؤهل الثاني. ويتquin على الجمعية العامة أن تدرج، أثناء دورتها الحادية والخمسين متابعة أعمال المؤتمر في جدول أعمالها كبند عنوانه "تنفيذ حصيلة مؤتمر الأمم

المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)". وفي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ١٩٩٧ لغرض إجراء استعراض وتقدير شاملين لجدول أعمال القرن ٢١، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لموضوع المستوطنات البشرية في سياق التنمية المستدامة. وينبغي للجمعية العامة أن تستعرض، في دورتها الثانية والخمسين جدوى الخطوات المتخذة لتنفيذ حصيلة المؤتمر.

١٦٢- وينبغي للجمعية العامة أن تنظر في عقد دورة استثنائية في عام ٢٠٠١ من أجل إجراء استعراض وتقدير شاملين لتنفيذ حصيلة المؤهل الثاني وينبغي أن تنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات والمبادرات.

١٦٣- وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للدور المنوط به بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، بالإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة في تنفيذ جدول أعمال المؤهل وتقديم توصيات في هذا الشأن. وينبغي أن يدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاستعراض عملية متابعة جدول أعمال المؤهل في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٧.

١٦٤- وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعقد اجتماعات لممثلي رفيعي المستوى من أجل تعزيز الحوار الدولي بشأن القضايا الحرجية المتعلقة بالماوى الملاائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وكذلك بشأن السياسات الواجب اتباعها لمعالجة هذه المشاكل من خلال التعاون الدولي. وفي هذا السياق، له أن ينظر في تخصيص جزء رفيع المستوى من دورة موضوعية له قبل عام ٢٠٠١ للمستوطنات البشرية ولتنفيذ جدول أعمال المؤهل باشتراك فعال ومشاركة من جهات منها الوكالات المتخصصة بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

١٦٥- حذفت الفقرة.

١٦٦- يتعين على الجمعية العامة وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيثما يكون ذلك ملائماً، تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ جدول أعمال المؤهل. وفي هذا الشأن، ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم، في إطار ولاياتها وحيثما يكون ذلك مناسباً، وبالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية والمصارف الإقليمية، بالنظر في عقد اجتماعات رفيعة المستوى [في حدود الموارد المتاحة] لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ حصيلة المؤهل الثاني، وتبادل الآراء بشأن خبرات كل منها، ولا سيما فيما يتعلق بأفضل الممارسات، واعتماد التدابير المناسبة. ويمكن أن تشمل مثل هذه الاجتماعات، عند الاقتضاء، اشتراك المؤسسات المالية والتقنية الرئيسية. وينبغي للجان الإقليمية أن تقدم تقارير إلى المجلس عن نتائج هذه الاجتماعات على أعلى مستوى سياسي.

١٦٧- حذفت الفقرة.

١٦٨- حذفت الفقرة.

١٧٩ - مضمومة إلى ١٧٠ - ينبغي للجنة المستوطنات البشرية، في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تتوخى، في جملة أمور، ما يلي من الأهداف والوظائف والمسؤوليات، خاصة بالنظر إلى دورها في تعزيز واستعراض ورصد وتقدير التقدم المحرز في تنفيذ غايات المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في جميع البلدان وفقاً لجدول أعمال المؤهل:

(أ) تعزيز السياسات المتكاملة والمتغاثسة على جميع المستويات، بهدف تحقيق الغايتين المتمثلتين في توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في جميع البلدان مع الاعتبار الواجب للقدرة على التنفيذ المتوفرة في البيئة وفقاً لجدول أعمال المؤهل:

(ب) تعقب التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المؤهل، عن طريق أمور منها تحليل المدخلات ذات الصلة الواردة من الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات التابعة لها والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة والقطاع الخاص:

(ج) مساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية والمناطق دون الإقليمية والأقاليم في زيادة وتحسين جهودها الرامية إلى حل المشاكل المتعلقة بالمأوى باللجوء إلى أمور منها تعزيز التدريب المهني؛

(د) حذفت.

(هـ) القيام، دعماً لخطط وأنشطة المتابعة على الصعيد الوطني بتشجيع قدر أكبر من التعاون الدولي بهدف زيادة توافر الموارد للبلدان النامية وبخاصة البلدان الأفريقية منها وأقل البلدان نمواً، وتعزيز المساهمة الفعالة من القطاع الخاص والسلطات المحلية والمؤسسات التابعة لها؛

(و) تقديم التوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أساس تحليل وتجميع المعلومات المتعلقة وإبلاغ لجنة التنمية المستدامة بذلك؛

(ز) تيسير التعاون والشراكة فيما بين جميع البلدان والأقاليم لتحقيق الغايات التي يرمي إليها المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

١٧٠ (أ) سابقاً (ح) مواصلة وضع وتعزيز أهداف السياسات، وأولوياتها ومبادئها التوجيهية المتعلقة ببرامج العمل القائمة والمقرر تنفيذها لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) في مجال المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وفقاً لجدول أعمال المؤهل؛

١٧٠ (ب) سابقاً (ط) تعقب التقدم المحرز في أنشطة منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى في ميدان توفير المأوى الملائم والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والقيام، حيثما يكون ذلك ملائماً، باقتراح الطرق والوسائل التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف ومرامي السياسات العامة في هذين الميدانين، وعلى أفضل وجه في إطار منظومة الأمم المتحدة؛

١٧٠ (ج) سابقاً (ي) تعزيز المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على نحو يتفق مع توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ولا سيما الفصل ٧ من جدول أعمال القرن ٢١. مع القيام، حيثما يكون ذلك ملائماً، بمراجعة النتائج ذات الصلة التي تتضمنها أهم المؤتمرات والقمم التي تعقدتها الأمم المتحدة؛

١٧٠ (د) سابقاً (ك) تعزيز التنفيذ الكامل والفعال للتوصيات الواردة في جدول أعمال المؤئذ على المستويين الوطني والدولي؛

١٧٠ سابقاً (هـ) (ل) القيام، في سياق جدول أعمال المؤئذ بدراسة القضايا والمشاكل الجديدة بهدف التوصل إلى حلول لتوفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية مستدامة بما في ذلك الحلول ذات الطابع الإقليمي أو الدولي.

١٧٠ (و) سابقاً (م) موافقة توجيه السياسة العامة والإشراف على عمليات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤئذ) بما في ذلك مؤسسة الأمم المتحدة للمؤئذ والمستوطنات البشرية.

١٧٠ (ز) سابقاً (ن) القيام دورياً باستعراض وإقرار كيفية استخدام الأموال الموضوعة تحت تصرفها من أجل الاضطلاع بأنشطة المتصلة بتوفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على كافة المستويات؛

١٧٠ (ح) سابقاً (س) رصد وتقييم التقدم المحرز والعقبات التي ووجهت على صعيد تحقيق أهداف جدول أعمال المؤئذ والتوصية باتخاذ الإجراءات المناسبة والتدابير البديلة التي يرى أنها ضرورية لتعزيز الطابع الديني لجدول الأعمال.

.١٧٠ (ط) حذفت.

١٧٠ مكررة - ينفي للجنة المستوطنات البشرية، وهي تضع في الحسبان توصيات الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، أن تقوم في دورتها القادمة باستعراض برنامج عملها من أجل ضمان متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر على نحو فعال، بطريقة تتفق مع مهام وإسهامات الأجهزة الأخرى ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأن تقدم توصيات بشأن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار استعراضه لأنشطة هيئاته الفرعية. وينفي للجنة أن تستعرض أيضاً أساليب عملها لكي تشرك في أعمالها ممثلي السلطات المحلية وفعاليات المجتمع المدني المناسبة، وبخاصة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وذلك في ميدان توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، على أن يوضع في الحسبان نظامها الداخلي.

١٧٠ مكررة ثانياً جديدة - تدعى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لولاية كل منها، إلى استعراض وتعزيز ولاية لجنة المستوطنات البشرية، على أن يوضع في الحسبان جدول أعمال المؤئذ وكذلك الحاجة إلى تضافر الجهود مع اللجان الأخرى ذات الصلة ومتابعة المؤتمر، وإلى اتباع نهج عام على نطاق المنظومة بشأن تنفيذها.

١٧٠ مكررة ثالثاً- ينبغي للجنة المستوطنات البشرية، بوصفيها لجنة دائمة تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن يكون لها دور مركزي، في إطار منظومة الأمم المتحدة، في رصد تنفيذ جدول أعمال المؤهل وإسهامه المنشورة إلى المجلس بهذا الشأن. وينبغي أن تكون لها ولاية واضحة مزودة بموارد بشرية ومالية كافية، عن طريق إعادة تخصيص الموارد داخل الميزانية العادية للأمم المتحدة بغية الاضطلاع بولايتها.

١٧٠ مكررة رابعاً- ينبغي أن تساعد لجنة المستوطنات البشرية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عملية تنسيقه لتقديم التقارير بشأن تنفيذ جدول أعمال المؤهل مع المنظمات المختصة التابعة لمنظومه الأمم المتحدة. وينبغي أن تعتمد اللجنة على المدخلات التي تقدم من منظمات أخرى تابعة لمنظومه الأمم المتحدة ومن مصادر أخرى، حسبما يكون مناسباً.

١٧٠ مكررة خامساً- ينبغي أن تقوم لجنة المستوطنات البشرية، في معرض وضع برنامج عملها، بفحص جدول أعمال المؤهل والنظر في أن تدرج في برنامج عملها متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤهل الثاني). ويمكن للجنة المستوطنات البشرية في هذا الصدد أن تنظر في الكيفية التي يمكن لها بها أن تزيد من تطوير دورها الحفاز في تعزيز توفير الملائمة للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

- ١٧١- في إطار ولاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (المؤهل) وبمراعاة ضرورة تركيزه على أهداف محددة جيداً وعلى قضايا استراتيجية، يكون للمركز في جملة أمور المسؤوليات التالية:

(أ) القيام، بقصد ضمان الاتساق على المستوى المشترك بين الأمانات، برصد برامج توفير المأوى للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية التي تخطط لها وتنفذها منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) مساعدة لجنة المستوطنات البشرية في وضع توصيات من أجل تنسيق الأنشطة المتعلقة بتوفير المأوى للجميع وبالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية والمبدولة في منظومة الأمم المتحدة، وإبقاءها قيد الاستعراض وتقييم مدى فعاليتها؛

(ج) تعزيز وتسهيل وتنفيذ برامج ومشاريع تتعلق بتوفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية؛

(د) تيسير إجراء تبادل عالمي للمعلومات حول توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وذلك، في جملة أمور، عن طريق تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وتشجيع أنشطة البحث بشأن النهج والأساليب المستدامة المتعلقة بمواد البناء وتكنولوجيا التشيد؛

(هـ) حُذفت.

(و) تناول القضايا الأقلية والمتعلقة بتوفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بالتعاون الكامل مع اللجان الأقلية وكذلك مع المؤسسات المالية والتقنية الرئيسية والشركاء المناسبين الآخرين على الصعيد الأقلية؛

(ز) تكملة الخبرة الفنية الإقليمية في مجال صياغة وتنفيذ برامج ومشاريع توفير المأوى للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية عندما يكون ذلك مطلوباً، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمؤسسات التعاون الإقليمية:

(ح) تعزيز وتدعم التعاون، في حدود الإطار القانوني لكل بلد، مع جميع الشركاء، بما في ذلك السلطات المحلية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، في تنفيذ جدول أعمال المؤهل:

(ط) الاحتفاظ بدليل عالمي للخبراء الاستشاريين والمستشارين واستكماله بهدف تكميل المهارات المتوافرة داخل منظومة الأمم المتحدة والمساعدة، عند الاقتضاء، في توظيف الخبراء على الصعيد العالمي، ومن فيهم الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية:

(ي) الشروع في الأضطلاع بأشطة إعلامية بشأن توفير المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة بالتعاون مع إدارة شؤون الاعلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة:

(ك) تعزيز استخدام المتزايد للتكنولوجيا السمعية البصرية والإعلامية المتصلة بتوفير المأوى الملائم وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة:

(ل) الأضطلاع بأي مسؤوليات ومهام إضافية تكلفه بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(م) مواصلة تنفيذ الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، معأخذ جدول أعمال المؤهل في الاعتبار:

(ن) تحليل ورصد الاتجاهات الرئيسية على صعيد التحضر، وأثر السياسات بالنسبة للمستوطنات الحضرية والريفية، ورصد التقدم في تنفيذ جدول أعمال المؤهل، ومواصلة برنامج منشوراته عن طريق جملة أمور منها نشر تقرير الحالة العالمية للمستوطنات البشرية:

(س) توفير المساعدة في وضع مبادئ توجيهية لأغراض الرصد والتقييم، على المستوىين الوطني والم المحلي، لتنفيذ جدول أعمال المؤهل من خلال استخدام برامج مؤشرات السكن والمستوطنات البشرية:

(ع) تعزيز إدارة المستوطنات البشرية وتنمية المجتمعات المحلية، خاصة بهدف تحقيق الشفافية والطابع التمثيلي والمساءلة في شؤون الحكم، من خلال تطوير المؤسسات وبناء القدرات والشراكة.

- ١٧٧ - [يتولى رئاسة المركز مدير تنفيذي برتبة وكيل للأمين العام يكون مسؤولاً أمام الأمين العام للأمم المتحدة].

١٧٧ مكررة - المهمة الأولية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومقره في نيروبي بكينيا، تتمثل في تقديم الخدمات الفنية للجنة المستوطنات البشرية وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية المعنية بتوفير المأوى الملائم للجميع وبتنمية المستوطنات البشرية المستدامة. وينبغي أن يكون المركز بمثابة صلة وصل لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وعلى ضوء استعراض ولاية لجنة المستوطنات البشرية على النحو الوارد في الفقرة ١٧٠ ثلاثة أعلاه، سيلزم أيضاً تقييم وظائف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بغية إعادة تنشيطه. ويطلب إلى الأمين العام أن يكفل أداء المركز لعمله على نحو أكثر فعالية، وذلك من خلال تزويده في جملة أمور بالموارد البشرية والمالية الكافية في إطار الميزانية العادلة للأمم المتحدة.

١٧٨ - وينبغي للهيئات الفرعية الأخرى التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مثل لجنة التنمية المستدامة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان، وللجنة المعنية بالسكان والتنمية أن تولي، ضمن ولاياتها، الاهتمام الواجب للقضايا الخاصة بالمستوطنات البشرية، على نحو ما ورد في جدول أعمال الموئل.

١٧٩ - حذفت.

١٨٠ - ويُدعى الأمين العام إلى أن يكفل التنسيق الفعال لتنفيذ جدول أعمال الموئل والنظر بدرجة كافية في احتياجات المستوطنات البشرية في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للجنة التنسيق الإدارية أن تستعرض إجراءاتها على المستوى المشترك بين الوكالات من أجل كفالة التنسيق على نطاق المنظومة والمشاركة الكاملة من جانب جميع هيئاتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وينبغي لهذه الهيئات أن تقوم بدراسة برامجها لتحديد كيفية مساهمتها بأفضل ما يمكن في التنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل. ويطلب إلى الأمين العام أن يدرج تنفيذ جدول أعمال الموئل في ولايات فرق العمل القائمة المشتركة بين الوكالات والتابعة للجنة التنسيق الإدارية من أجل تيسير التنفيذ المتكامل والمنسق لجدول أعمال الموئل. [وينبغي إضافة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى عضوية لجنة التنسيق الإدارية وإلى فرقة العمل المعنية بجدول أعمال الموئل].

١٨١ - ويُدعى الأمين العام إلى أن يواصل كفالة تشغيل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) على نحو فعال، بغية تمكينه من أداء ولايته بالكامل.

١٨٢ - وينبغي التشدد على الدور الهام الذي يتطلع به لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد تلك الجوانب من جدول أعمال الموئل المتعلقة بامتثال الدول الأطراف للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٨٣ - ولتقوية الدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة للإجراءات المتخذة على الصعيد الوطني، وتعزيز مساهماتها في أعمال متابعة متكاملة ومنسقة تقوم بها الأمم المتحدة، ينبغي حتى هذه الوكالات والمؤسسات على استعراض وتعيين الإجراءات المحددة التي ستتطلع بها للوفاء بالأولويات الواردة في جدول أعمال الموئل.

١٧٩ - وتحسين كفاءة مؤسسات الأمم المتحدة وفعاليتها في توفير الدعم للجهود المبذولة في سبيل توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على الصعيد الوطني، ودعم قدرتها على تحقيق أهداف المؤهل الثاني، هناك حاجة إلى تجديد مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة وإصلاحها، وإعادة تنسيطها ولا سيما أنشطتها التنفيذية. لذا فجميع الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة مدعاة إلى تعزيز وتكييف أنشطتها، وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل ضمن ولاياتها، على النحو الملائم، لتأخذ في اعتبارها متابعة المؤهل الثاني، ولا سيما على المستوى الميداني. وينبغي لمجالس الإدارة ذات الصلة أن تستعرض سياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها في هذا الخصوص.

١٨٠ - وينبغي أن تساهم المؤسسات المالية الدولية في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ جدول أعمال المؤهل، وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن المؤسسات ذات الصلة مدعاة إلى اتخاذ التدابير التالية:

(أ) ينبعي دعوة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمصارف والصناديق الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، وسائر المنظمات المالية الدولية إلى إدراج أهداف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، في سياساتها، وبرامجها وعملياتها بوسائل مثل إيلاء أولوية أعلى لهذه الأهداف، في برامجها الاقراضية، عند الاقتضاء؛

(ب) أن تعمل مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مع البلدان المعنية، ولا سيما البلدان النامية، من أجل تحسين الحوار بشأن السياسات ووضع مبادرات جديدة تكفل تعزيز التكيف الهيكلي لهدف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون في فقر والفتات الضعيفة؛

(ج) أن تقوم منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز وسائر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بتوسيع وتحسين تعاونها في ميدان توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية بغية كفالة بذل جهود تكميلية، كما ينبغي لها أن تقوم، عند الامكان، بتجميع مواردها في المبادرات المشتركة الهدافة إلى توفير المأوى الملائم للجميع وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على أساس أهداف المؤهل الثاني؛

#### **٤ مكررة - إشراك السلطات المحلية والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص**

١٨٠ مكررة - يقتضي تنفيذ جدول أعمال المؤهل تنفيذاً فعالاً تعزيز السلطات المحلية ومنظمات المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في ميادين التعليم، والصحة، واستئصال الفقر، وحقوق الإنسان، والاندماج الاجتماعي، والهيكل الأساسية، وتحسين نوعية الحياة، والإعانة وإعادة التأهيل، لتمكينها من الاشتراك على نحو بناء في تحرير السياسات وتنفيذها. وسيتطلب ذلك:

(أ) إنشاء آطر تشريعية وتنظيمية وترتيبات مؤسسية وآليات استشارية لإشراك المنظمات في تصميم استراتيجيات وبرامج المستوطنات البشرية وتنفيذها وتقديرها؛

(ب) دعم برامج بناء القدرات الخاصة بهذه المنظمات في مجالات حاسمة مثل التخطيط القائم على المشاركة، وتصميم البرامج وتنفيذها وتقييمها، والتحليل الاقتصادي والمالي، وإدارة الائتمان، والبحوث، والمعلومات، والدفاع؛

(ج) توفير الموارد من خلال تدابير مثل برامج المِنْجَح، وتقديم الدعم التقني والدعم الإداري للمبادرات التي تُتَّخذ وتُدار على مستوى المجتمع المحلي؛

(د) تعزيز إقامة الشبكات وتبادل الخبرات التجارب فيما بين هذه المنظمات.

١٨٠ - **ثالثة - يمكن تعزيز مشاركة السلطات المحلية والمجتمعات المدنية، بما في ذلك القطاع الخاص، في التنمية عن طريق ما يلي:**

(أ) استحداث إجراءات للتخطيط وتقرير السياسات تسهل الشراكة والتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني في مجال المستوطنات البشرية؛

(ب) تشجيع مؤسسات الأعمال على اتباع سياسات استثمار وغير ذلك من السياسات، بما في ذلك أنشطة غير تجارية، تساهم في تنمية المستوطنات البشرية، وخاصة فيما يتعلق بتوليد فرص العمل، والخدمات الأساسية، والحصول على الموارد الانتاجية وتشييد الهياكل الأساسية؛

(ج) تمكين الاتحادات العمالية من المشاركة في توليد فرص العمل وقتاً لشروط منصفة وفي توفير التدريب والرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية، وتشجيعها على القيام بذلك، وإيجاد بيئة اقتصادية تسهل تحقيق هدف توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(د) دعم المؤسسات الأكademية ومؤسسات البحث، وخاصة في البلدان النامية، في مساحتها في برامج تنمية المستوطنات البشرية، وتسهيل إنشاء آليات لرصد التقدم المحرز في مجال المستوطنات البشرية رصداً مستقلاً وغير متحيز ومحايداً وموضوعياً، ولا سيما من خلال جمع وتحليل ونشر المعلومات والأفكار حول توفير المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(هـ) تشجيع المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام وغيرها من مصادر الإعلام العام والرأي على إيلاء اهتمام خاص إلى التحديات التي تطرحها تنمية المستوطنات البشرية وعلى تسهيل إجراء مناقشة واسعة وحسنة الاطلاع عن السياسات في المجتمع برمتها.

#### ٥- تقييم الأداء، والمؤشرات وأفضل الممارسات

-١٨١- من الضروري تقييم أثر السياسات والاستراتيجيات والإجراءات على توفير المأوى الملائم وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية. وستنطوي هيئات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها لجنة المستوطنات البشرية، في نتائج هذه التقييمات. وسيكون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، مسؤولاً عن إنشاء عملية مناسبة لتحليل ورصد الاتجاهات الرئيسية

للتحضر وأثر السياسات الحضرية. وينبغي، بشكل خاص، جمع معلومات بحسب السن والجنس عن أثر التحول الحضري على الفئات المحرومة والضعيفة، بمن فيهم الأطفال، معأخذ الأعمال الأخرى ذات الصلة في هذا الميدان في الاعتبار.

-١٨٢- وينبغي أن يقوم جميع شركاء جدول أعمال المؤهل، بمن فيهم السلطات المحلية، والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية، بإجراء رصد وتقييم منظمين لأدائهم في تنفيذ جدول أعمال المؤهل من خلال المؤشرات المقارنة للمستوطنات البشرية والمأوى، وأفضل الممارسات المؤثقة. وستشمل مسؤوليات المركز تقديم المساعدة من أجل إعداد مبادئ توجيهية بشأن رصد وتقييم تنفيذ جدول أعمال المؤهل على المستويين الوطني والمحلي من خلال استخدام برامج مؤشرات الإسكان والمستوطنات البشرية. كما ينبغي تعزيز قدرات جمع البيانات والتحاليل لدى جميع هؤلاء الشركاء وت تقديم المساعدة في ذلك، عند الاقتضاء، على جميع المستويات، ولا سيما المستوى المحلي.

-١٨٣- وكجزء من التزام الحكومات بتعزيز قدراتها القائمة فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمأوى والمستوطنات، يتعين عليها أن تقوم، على جميع الصعد، بما في ذلك على صعيد السلطات المحلية، بمواصلة تحديد ونشر أفضل الممارسات، وأن تقوم بوضع مؤشرات للمأوى وتنمية المستوطنات البشرية، وتطبيقها، بما فيها المؤشرات التي تعكس حقوق الطفل ورفاهه. وستستخدم الحكومات المؤشرات الرئيسية، بالإضافة إلى المؤشرات الموضوعة على المستويين الوطني ودون الوطني والوجهة نحو السياسات والخاصة بمختلف المناطق، وغيرها من المعلومات ذات الصلة، حسب الاقتضاء، من أجل تقييم تنفيذ جدول أعمال المؤهل على المستوى الوطني. وينبغي أن تشمل المؤشرات المجالات الرئيسية لجدول أعمال المؤهل، مثل المأوى، والصحة، والنقل، والطاقة، والإمداد بالمياه، والإصلاح، والعمالة، وغير ذلك من جوانب الاستدامة الحضرية، والتمكين، والمشاركة، والمسؤولية المحلية، وينبغي أن تخص الجنسين حيثما أمكن. وهذه المعلومات، التي ينبعي أن تكون متوفرة ومتحركة للجميع، ستُقدّم إلى الأمم المتحدة، مع مراعاة إجراءات الإبلاغ المختلفة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضرورة أن تعكس إجراءات الإبلاغ التنوع في الخصائص والأولويات الأقلية والوطنية ودون الوطنية، وخاصة الخصائص والأولويات المحلية.

-----